

قلت النصف ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما  
ونصف نصفهما وان بنت قلت النصف ونصفه وربع  
والثلاثان ونصفهما وربعهما وخرج بقوله في كتاب الله  
تعالى المسك الذي للحرة ولينت الابن لان يقال المسك  
مذكور في كتاب الله تعالى لاح كونه من ستمه اما اوجبة  
او بنتا ابن والسبع والتسع في سائر العمول الا ان  
يقال الاول مسك عميل والثاني عن عميل وثالث ما ياتي  
في الفرائض كزوج وابوي اوزوجة وابوي وفي سائر  
البيوت حيث كان معه ذوفرض كام وجد وخمسة لحوة  
فانه من قبيل الاجتهاد فالعرض الاول النصف بدل المص  
به تعزير لانه اكبر كسر من وقال السبكي وكنت اورد ان  
لو بدو اباء الثلثين لان الله تعالى بدأ بما حتم ريت ايا  
البحا وكسبين بن عبد الواحد اثنى فيهما فاعجبني  
ذلك ولو فرض خمسة احدها البنت اذا الفزعة  
عن جنس البوثة والاحوة لقوله تعالى وان كانت  
واحدة فلها النصف وتأثيره بنت الابن وان سفل بالاجماع  
اذ الفزعة من تصيبه وتصيب فخرج بالتصيب  
ما اذا كانت معها في ذوجها فانه يصيرها ويكون لها  
نصف ما حصل له وبالنتيجة ما اذا كانت معها بنت  
صلب فانها معها المسك تكلمة الثلثين وثالثها  
الاخت من الاب والام اذا الفزعة عن جنس البوثة  
والاحوة

والاحوة لقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك  
قال ابن الرضا اجموعا على ان الميراث بها الاخت  
المشقة والاخت من الاب وخرج بتقدير  
الاخت اذ ذكر في الاربعه الزوج فان لكل واحدة  
مع وجوده النصف ايضا وخامسها الزوج اذا  
لم يكن لها اي الزوج ولد منه او من غيره ويصدق  
الولد بالذكور والابن والاولاد ابنا وان سفلت  
او غيرهما مع عدم الولد فللقوله تعالى ولكم نصف  
ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد وانفقوا الاجماع  
على ان ولد الابن كولد الصلب في حجب الزوجت  
النصف الى الربع اما لصدق اسم الولد عليه بما اذا  
واما قيا ساعى الارث والتصيب فانه فيها كولد  
الصلب اجماعا والرضع الثاني الربع وهو فرض  
اثنى فرض الزوج مع الولد لزوجته منه او من غيره  
او مع ولد الابن لما وان سفل منه او من غيره اجماع  
الولد فللقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع  
واما مع ولد الابن فانه امر وخرج بتقدير ان هذا  
وفيما قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يجزى وهو اي  
الربم للزوجة الواحدة وكل الزوجات بالسوية مع  
عدم الولد للزوج وعم ولد الابن له وان سفل  
اجماع عدم الولد فللقوله تعالى وان الربع مما تركتم